إضعاف الدولة وخطورته على المجتمع

منير أحمد قايد

■ مند قيام الثورة اليمنية (سبتمبر وأكتوبر) ظلت ولاتزال الدولة تعاني من تحديات واشكاليات متعددة الجوانب والاتجاهات المرتبطة بعلاقتها بالمجتمع ودورها فيه وفي هذه اللحظة أظهرت تداعيات وإفرازات الأزمة السياسية مكامن الضعف والخلل في هذه العلاقة والفهم الخاطئ حولها من قبل البعض أفراداً أو جماعات أو مكونات مختلفة سياسية واجتماعية واقتصادية وغيرها ..

وغياب الوعي الكافي لديهم بما يترتب على هذه العلاقة من واجبات وحقوق والتزام وتطويع سلوكي ، فقد أثر الضعف فيها على كل ذلك وتحدد الخلل إلى الأداء العام للأدوار والوظائف غير المقتصرة على الطابع الرسمي له وإنما بصفته المجتمعية دون أن نغفل الجوانب الإيجابية الغالبة فيه المعبرة عن حقيقة وجود الدولة وفاعلية دورها وإن كان يعاني من إشكاليات وتحديات اضعفته في بعض المجالات ، وكذلك تمثل غالبية عظمى من أبناء المجتمع لثقافة ومنطق الدولة لكنهم متأثرون سلبا بتلك الإشكاليات والتحديات فيما فيمارسون ضغطا على الدولة لمعالجتها والتغلب عليها بدون قيامهم بفعل جمعي معنوي ضاغط في إطار حركة تأثير وعيهم في الحياة العامة لمعاقبة مفجري المشكلات والأزمات والقضاء على الأسباب والمبررات المغلوطة أيا كان نوعها، فالأزمة السياسية نتجت عنها أزمات متعددة خطيرة وخاصة في الاقتصاد الوطني الذي غدا بسببها مهددا بالانهيار، ويشعر المواطن بجوانبها المنظورة المرتبطة بحياته المعيشية مثل أزمة المشتقات النفطية والغاز والماء وانطفاء الكهرباء وارتفاع الأسعار للمواد الأساسية والبضائع في ظل تأثر الكثير من المواطنين بالإشاعات حول الأسباب والمتسببين في الأزمة وغياب الوعي الكامل المطلوب عن علاقتهم بالإشكاليات والأزمات والإلمام بالتفاصيل عن خطورة استمرارها على الدولة والمجتمع في ظل التأثر والتعاطي السطحي بتشخيصها من منظور الإشاعات والمعلومات الكاذبة التي لا أساس لها من الصحة.

إن الدولة هي المنتظم الأكبر الذي يرتبط به كل تنظيمات المجتمع وهي الرابطة الاجتماعية الجديدة المتجاوزة لروابط الانتماءات التقليدية العصبوية وهي دولة كل المجتمع ولا يوجد تناقض أو تعارض بينهما في المصلحة الواحدة لهما باعتبارهما واحداً، فقوتها قوة للمجتمع وضعفها ينعكس سلبا عليه، وأبعد من ذلك من حيث الخطورة فعندما تكون قوية يتقوى المجتمع بأدائها لدورها ووظائفها وتكون قوته هذه منها وهو داعم ومساند لها لما تمثله من رابطة وكيان وطني وجودي له ، وإذا ضعفت وتقاعس أبناء المجتمع عن دورهم وواجبهم والتزامهم تجاهها فإن ذلك يؤدي إلى بروز وتمدد فاعلية النتوءات والمكونات التمزيقية البديلة لها والإضرار التام بالمصلحة العامة للمجتمع ، وهنا لا نريد التطرق بالتفاصيل بالمتسببين في الأزمة الاقتصادية الخطيرة التي يعاني منها المجتمع لكن نريد التركيز على أن عديد عوامل وأسباب تراكمت أدت إلى القيام بالممارسات والأفعال التخريبية وضعف أداء الدولة في عدم اتخاذ الإجراءات الصارمة والحازمة لمعاقبة وردع المخربين لارتباط ممارساتهم التخريبية بالاستغلال والتوظيف والاستخدام السياسي من قبل قوى سياسية يفترض بها أن تكون حريصة كل الحرص على المصلحة العامة للمجتمع وهذا الأمر وإن كان تحديا كبيرا للدولة فإن تعاملها والتأني والتبصر ينبغي أن لا يستمر وإذا تطلب ذلك تضحيات مؤلمة أحيانا من أجل حماية المصلحة العامة للمواطنين خاصة إذا ربطنا مثل هذه التحديات بتأثيرات تلك العوامل السابق ذكرها ومنها الدور السلبي الخطير لبعض القوى السياسية في تغذية حالة اغتراب المجتمع عن الدولة، وتعبئتها وتحريضها وتغذيتها للثقافة المناطقية والجهوية والقبلية العصبوية المتصادمة مع الثقافة الوطنية ومنطق الدولة ودعم هذه القوى وتحريضها لأعمال الفوضى وعدم تفريقها بين الدولة لكل المجتمع ودور هذه القوى كمعارضة بناءة للسلطة في إطار نظام سياسي وطني واحد واحتكام لدستور وقوانين نافذة وكذا أداء هذه القوى في إعاقة معالجة المشكلات المجتمعية نتيجة فهم خاطئ أن هذه المعالجة ستخدم السلطة وليس الدولة والمجتمع وتقدمه وازدهاره.

إن الدولة كائن حي وكيان وجود يتطور ويزداد قوة ولا تتغير أو تتبدل كما سمعت أحد قيادات اللقاء المشترك وهو استاذ علوم سياسية قبل أيام يتحدث عن دولة جديدة قادمة فالدولة قائمة والقابل للتغيير هو النظام السياسي بإرادة أبناء الشعب وعبر الآليات المحددة بالدستور ، وهنا نتمنى من كل القوى السياسية أن تكون قد استفادت من إفرازات وتداعيات الأزمة السياسية والتي برهنت على استحالة تنفيذ المشاريع الانقلابية للوصول إلى السلطة أو إقصاء الآخر ولا مجال أو مخرج وحيد للأزمة إلا بالحوار الذي يبدأ بإبداء حسن النوايا والتدليل على الاستشعار بتحمل المسؤولية الوطنية في إسهام كل هذه القوى بالتصدي للأعمال التخريبية والانتهاء وتظافر جهود الجميع في معالجة الأزمات الاقتصادية الخانقة الناتجة عن الأزمة السياسية وفي مقدمتها أزمة المشتقات النفطية والغاز والكهرباء وارتفاع الأسعار والتوقف عن السياسات والممارسات الهادفة إلى إضعاف دور الدولة الذي ينعكس خطراً على مصلحة المجتمع في كل المناحي الحياتية وعلاقاته بها.

أزمة الغاز تعود من جديد

نايف الكلدي

● أزمة الغاز تعود من جديد إلى الأسواق.. والمواطن هو الضحية الذي يتحمل العبء الأكبر.. وتتثاقل همومه ومعاناته من كافة الجوانب.. ولم يعد يدري في أي اتجاه يكافح لتأمين حياة كريمة لأسرته ويقيهم من الجوع.. ارتفاع أسعار المواد الغذائية بشكل مخيف من قبل تجار لا يخافون الله.. وكل سلعة تضاعف سعرها لأكثر من قيمتها السابقة.. والمشتقات النفطية.. بترول وديزل وجاز تجاوز سعر (الدبة 20) لترا العشرة آلاف ريال ومع هذا لم توجد في الأسواق.. مما أدى إلى ارتفاع أسعار المواصلات (150%).

الغاز المنزلي توفر خلال الأسابيع القليلة الماضية بشكل جيد وتراجع سعر الأسطوانة الغاز من 3500 ريال و4000 ريال إلى) 1700 (و) 1800(ولم يتجاوز سعر الـ 2000ريال وكان المواطنون شعروا بالارتياح وخفف من معاناتهم بعد أن اتجه الغالبية إلى البحث عن الحطب الرجال والنساء والأطفال.. إلا أن الأمر لم يستمر طويلاً.. فبعد أن تفاقمت أزمة البترول والديزل وانعدما من الأسواق وارتفع سعرهما بشكل خيالي ورغم هذا لم يتوفرا.. اتجه مالكو السيارات إلى استبدال سياراتهم من العمل على البترول والديزل إلى العمل على الغاز المنزلي وأصبح يستهلك الغاز بكميات كبيرة وخصوصاً السيارات الأجرة.. الحافلات الصغيرة والمتوسطة التي تستهلك كميات كبيرة من اسطوانات الغاز.. بالإضافة إلى ذلك حول المواطنون والتجار أصحاب المحلات التجارية مواطيرهم الكهربائية من العمل على البترول والديزل إلى العمل على اسطوانات الغاز.. وكل هذا ضاعف استهلاك مادة الغاز وشكل خلال الأيام القليلة الماضية أزمة خانقة لمادة الغاز وارتفع سعر الاسطوانة الغاز بشكل غير معقول ووصل سعر الاسطوانة لأول مرة إلى خمسة آلاف ريال ومع هذا تشكل صعوبة للحصول عليها.

لقد اصبحت هذه مشكلة.. ومشكلة كبيرة تواجه المواطن واستمرار استخدام الغاز المنزلي بهذه الكميات الكبيرة ستجعل مادة الغاز تختفي من الأسواق في ظل انعدام مادتي الديزل والبترول وسعرها سيرتفع إلى أن يصل إلى العشرين لترا البترول أو الديزل وهذا سيسبب معاناة كبيرة للمواطن.. ولهذا لابد أن يكون للدولة وشركة النفط اليمنية والشركة اليمنية للغاز حلول سريعة وجذرية لتخفيف المعاناة التي يعيشها المواطنون.

الجانب الآخر تحويل مركبات النقل وخصوصاً مركبات الأجرة من العمل على مادتي الديزل أو البترول إلى العمل على الغاز بعمل محلي غير متقن يشكل خطورة على حياة المواطنين لأنه يفتقد لاحتياجات السلامة.. لأن مالكي الحافلات يقومون بتوصيل أنبوب من الأسطوانة إلى خزان الوقود وتجد الحافلة تحمل اسطوانتي غاز إما إلى جانب الركاب بداخل الحافلة أو على السلة.. وهنا عملية توصيل الغاز من الاسطوانة إلى خزان الوقود تتعرض للتسرب وبمجرد إشعال سيجارة أو ثقاب كبريت.. أو التعرض لحرارة الشمس أو الاحتكاك ستؤدي إلى انفجار المركبة بما تحمل من ارواح الناس الركاب.

هنا نناشد جهات الاختصاص باتخاذ إجراءات سريعة وفورية لمكافحة هذه الظاهرة الحديثة التي انتشرت بشكل غير عادي بأمانة العاصمة وشكلت أزمة في الغاز المنزلي أولاً.. وأصبحت تهدد حياة المواطنين على متن سيارات الأجرة.

المؤسسة العامة للكهرباء من يداوي جراحها؟

العقيد/ محسن السقاف

□ .. زادت في هذه الأيام الأخيرة محاور الحديث حول التيار الكهربائي .. تواصله انقطاعه واستدامة غيابه عن حاضر الناس في قراهم وحضرهم لما لمشكلة التيار من أهمية نلمس أثر نعمته عندما تحل علينا ألوان العتمة.. حيث يشكل التيار الساعة عصب التنمية ونفسها المتواصل لعامة الناس وخاصتهم على حد سواء.

ويتساءل اليوم الكثير من بني الناس ريفهم وحضرهم عن السبب الذي ألم بمعضلة التواصل للتيار وغيابه عن مثواهم ومقار أعمالهم ، حيث تداهم ظلمة انقطاع التيار بين الفينة والأخرى منازلهم على عهد لم يلمسوه في سابق الأيام وزمنهم ، ولعل ما يزيد دائرة التساؤل اليوم ما لمسه الجميع في الأشهر الماضية ومنذ بداية تسلم الأخ المهندس خالد راشد حقيبة المؤسسة العامة للكهرباء انتظاما غير مسبوق للتيار واستمرار تدفقه بما يربو عن خمسة أشهر ونيف متزامنا مع بداية تعيينه كمدير عام للمؤسسة في شتاء العام الماضي ولقد اعترى التيار بعدها خللا على نحو غير مسبوق في تاريخ عمل وزارة الكهرباء على أرض البسيطة لأسباب خارجة عن إرادة القائمين ولهم عذرهم وما نعرفه اليوم وغيرنا على تعاقب الزمان أن تاريخ المؤسسة في بلادنا على مدى تعاقب الوزراء ومدراء العموم على حقيبة التيار حافل بالنقيض على حد سواء فحجم معدل الطاقة من المولدات الحالية والمنتشرة في ربوع المحافظات والمدن مثل مارب وعدن ، والحديدة ، وحضرموت ، والمخا ، والعاصمة صنعاء وو..الخ لا يتسع وسد حاجات الناس وطلب السوق المتنامي خاصة ونحن نشهد توسعا عمرانيا غير مسبوق على أرض البسيطة إلى جانب تنامي الطلب المتسارع على تلك السلعة ناهيك عن عجز الدولة المالي فقدرتها على استيراد المحطات اللازمة لكفاية التوليد وصعوبة الاستثمار للقطاع الخاص لما تلاقيه من مشقة عند رغبته في المشاركة في هذا المجال هذا إلى جانب أن قيمة التيار المقدم للاستهلاك يعد مدعوما بالقياس للكلفة الفعلية لقيمة كل وحدة على حدة.

يضاف لكل ما ذكر عبئ المديونية الكبيرة العالقة بين أروقة بعض الوزارات ومكاتبها والجهات المتنفذة الأخرى.. وصعوبة التحصيل من القائمين عليها أما لو دخلنا إلى عمق الساحة واستعرضنا حجم الفاقد سواء أكان فاقدا طبيعيا أم مفتعلا سنجد أن الفاجعة كبيرة.

ولو أوكلنا حجم تلك تلك المعضلة لفريق من الباحثين أو أحد المراكز الاستراتيجية للبحوث لنقلوا لمسامعنا ما قد يؤرق الحال ولسنا بصدد ذلك.

إن ما يدعو للدهشة اليوم أن الكثير منا يعلم حجم المعضلة ولكن لم نجد حتى زمن الناس من يسهم بالعلاج أو عمل إجراء وقائي لتلك المعضلة وذلك من خلال حث الخطى صوب اتخاذ قرار حصيف وعمل خطوات فعلية تقضي على الملمة بالنظر لأسبابها لا الظواهر الناشئة عنها خاصة إذا ما أضفنا إلى ما أسلفنا حجم الفساد السابق الذي ألم بالقطاع نفسه.

ختاماً

□ نقول ومعنا الكثير هل ستفيق الحكومة سواء أكانت الحالية أو القادمة على هول الفاجعة التي نعيشها حين يجد الجيل نفسه في قادم الأيام عاجزاً بحكومته عن توفير أبسط متطلبات الحياة فالتيار من أبسطها واستمرار تدفقه من أولويات العيش علما أن زخم التنامي لعدد السكان غدا معضلة تؤرق الحكومات والأجيال القادمة ، وشاهد الحال اليوم يقول إننا لسنا دولة نفطية ولا صناعية قادرة على توفير ورصد المبالغ اللازمة لسد تلك المعضلة آنفة الذكر بالقياس لأبسط دولة من دول الجوار شمالا في أرض الجزيرة.

فكيف بنا ونحن اليوم نقدم كلفة مدعومة لتيار مدفوع القيمة والأجر سلفا أيها السادة الكرام.

إن الأمر يشكل فاجعة ولم نشهد ما يتعين فعله وما ينبغي تركه خدمة لأبناء جلدتنا وأجيالنا القادمة ونحن في انتظار ما يجود به الزمان بعيدا عن المناكفات السياسية وحتى نجيب على تساؤلنا وندواي جراحنا فلسنا على عجلة من أمرنا ، وفي أحشاء المستقبل القريب الكثير والمثير والجميع في انتظار ما يجود به الزمان.

والله من وراء القصد.

مسيرة نضال

نبيهة أحمد محظور

□ .. إن السابع عشر من يوليو يعتبر يوما خالدا في تاريخ اليمن وهو نقطة تحول في حياة كل اليمنيين في الماضي والحاضر والمستقبل وفي هذه اليمن التي عاشت سنوات وهي تئن تحت وطأة الظلم والجهل والاستبداد سواء في شمال اليمن أو جنوبه ، هذه اليمن التي عانت قساوة التقسيم والتشطير الذي لملم جراحه فخامة رئيس الجمهورية للتصدي بعقله الحكيم وإرادته القوية فاستطاع توحيد اليمن في ظروف صعبة عصيبة أعاد فيها لحمة اليمنيين ووحدة صفوفهم فكانت له الريادة في صنع الوحدة اليمنية واستطاع معالجة الكثير من القضايا والمشاكل السياسية الداخلية والخارجية وتجنيب الوطن الكثير من الأزمات بحكمة وعقلانية كبيرة هذا الرجل الذي أرسى قواعد الديمقراطية الحقيقية ليمارسها أبناء الشعب اليمني وفق دستور يمني قوي لم يكن له مثيل في المنطقة وأدار عجلة البناء والتنمية في عموم الوطن متحديا كل الظروف الاقتصادية والقبلية فأحدث تغييرا كبيرا في حياة اليمن صحيا واقتصاديا وعلميا وعلى جميع الأصعدة، تغيير ملموس وواضح ومنجزات كبيرة توضح الفرق الكبير والواضح بين الأمس ويمن اليوم هذا التغيير لا ينكره إلا جاحد وناكر للجميل وهذه المنجزات التي يسعى الكثير إلى طمس معالمها وتشويه صورة هذا الرجل القيادي العظيم ، ونقول للجميع لو لم يكن لهذا الرجل في مسيرة نضاله الثلاثة والثلاثين عاما والحافلة بعظيم الأعمال إلا منجز واحد وهو الوحدة اليمنية لكفاه فخرا أن يتحدث عنه الجميع والتي ستبقى بصمة رائعة تدل على عزيمته وإرادته القوية، كيف لا وهذا الرجل كان ولا يزال القائد المعلم الذي يمتلك من الصفات القيادية والخلقية ويتحلى بالتسامح والصبر والعفو الذي لم نجد له مثيلاً بين الحكام العرب وغيرهم حتى في أحلك الظروف وأحرجها وحرصه على تغليب مصلحة الوطن على كل شيء من خلال دعوته للحوار المستمر إيمانا منه بأن الحوار هو المخرج الأمثل لكل الأزمات.. هذا هو علي عبدالله صالح بإنسانيته وصفحه ومبادئه السامية وحكمته الكبيرة وإرادته القوية التي لا تعرف الانكسار ، رجل المواقف الصعبة التي لا تعرف التراجع يحمل بين جوانحه حب كبير لهذا الوطن ولأبناء شعبه ومن أجلهم حمل ما تنوء بحمله الجبال ، نقول لفخامته لم ولن نوفيك حقك فأنت أعظم وأكبر من أي كلام يقال في حقك.

كل عام وأنت يا فخامة الرئيس بخير ودمت شامخاً شموخ ردفان ونقم.